شعراء على البلاط

باسل طلوزي

لديّ سابق معرفة ببعض الامتيازات الغريبة الخاصة بملكة بريطانيا إليزابيث الثانية، التي تحتفل هذه الأيام بالذكرى السبعين لجلوسها على العرش، باستثناء حقّها في امتلاك «شاعر البلاط». فقد عرفتُ، أخيرا، أن ثمة شاعرة في قصر بكنغهام، تدعى كارول آن دفي، تتقاضى راتبًا مجزيًا لقاء تدبيج قصائد المديح في الملكة وإنجازاتها، ويعدّ هذا الأمر حقًّا ملكيًا خاصًا لها. .. وهو ما دفعني إلى التساؤل: أما زال ملوك الغرب يتأثرون بكيل المدائح الشعرية، وينتفشون بالتصفيق، على غرار ملوكنا وزعمائنا؟ أتساءل، وفي ذهني أن بقايا المناصب الملكيّة القائمة في بعض البلاد الأوروبية رمزية وفخرية لا علاقة لها بالحكم وشؤونه، ولن تعظّم قصيدة المديح من شأن الملك في عيون الشعب؛ لأن حيّزه السياسي أصبح محدودًا ومعلوم الصلاحيات، ولم تعد عبادة الفرد متاحة أصلًا في بلاد الحريات والديمقراطيات التي دفعت أفدح الأثمان في حروبها العالمية كي تتخلّص من تلك الآفات، فلماذا، إذن، تصرّ ملكة بريطانيا على إحاطة طاقمها بشاعرة بلاط؟

لا أريد أن أصدّق أن الملكة إليزابيث استهوتها مدائح الشعر العربي في الملوك والأمراء، منذ مدائح المتنبي في سيف الدولة، وصولًا إلى مدائح محمد مهدي الجواهري في «خازوق الدولة» حافظ الأسد، الذي جعله «فخر من ولدته الأمة العربية»، فهي، أعني الملكة إليزابيث، تدرك حيّزها السياسي جيدًا، وتعرف صلاحياتها الرمزية التي لا تتعدّى قيادة السيارة بلا رخصة، وتسجيل سائر طيور البجع والحيتان والدلافين والسلاحف وسمك الخفش والأوز العراقي باسمها، وحق الاستحمام في مقصورتها في القطار الملكي، وتعرف أنها ملكة بلا إنجازات تستحق الثناء، بل على الأغلب هي تستحق الرثاء؛ لأنها ملكةٌ لم تظفر بأمجاد أجدادها من ملوك بريطانيا، الذين جمعوا سائر أركان السلطة تحت عروشهم، بينما لم تحز هي غير اللقب وإكسسوارات السلطة من تاج وكرسيّ ومراسم، وبضعة حراس مجمّدين على أبواب القصر بملابس مزركشة، وبحفاضات داخلية تتيح لهم التبوّل من دون تلويث بناطيلهم؛ لأنهم لا يستطيعون مغادرة مواقعهم لأيّ سبب، خشية خدش المشهد المهيب للقصر الملكيّ الذي يجتذب السيّاح من الخارج.

ربما كنتُ مدينًا باعتذار، إذن، لملوكنا وزعمائنا، الذين لم يخصّص أغلبهم شاعرًا في قصره لشاعر مدّاح بعينه، فهم آثروا أن يستبدلوا الراتب بالهبات والأعطيات، وتركوا لشعراء المدائح أن يتسابقوا ويتنافسوا في بلاطهم لكتابة القصيدة «الأجود»، وقد تأتي المكافأة على شكل منصب رسميّ خارج القصر وطاقمه؛ لأن الشاعر غير موثوق به، متقلّب الأهواء، ولا ينبغي له أن يرى الأسرار عن كثب، وفي تجربة المتنبي مع المدح والذمّ عبرة للملوك. ومع الاعتذار، ثمّة اقتراح أيضًا، يطرحه شاعر مدّاح، على ملوكنا وزعمائنا، أن الشعوب العربية على استعداد أن تقدّم لهم ما يفوق امتيازات صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا، ولهم أن يختاروا ما يشاءون لنسجّله بأسمائهم، كالدجاج مثلًا، إن شاءوا، زيادة على البجع والبطّ والدلافين المسجلة باسم إليزابيث الثانية، وربما الأغنام والبقر والجمال والقطط، باستثناء الكلاب والحمير بالطبع؛ لأنها تابعة لهم منذ الأزل. صوريًا، كذلك، سنقبل ملكيتهم أوطاننا ونسجلها في دوائر الطابو بأسمائهم، شريطة أن يقبلوا التنازل عن صلاحياتهم السياسية كما تفعل ملكة بريطانيا التي تستهويهم بأبّهتها وعظمتها وتاجها المزركش، بدليل أنهم لا يتركون مناسبةً وطنيةً لها إلا ويكونون في مقدمة الحاضرين؛ على قاعدة أن الملوك يهنئون الملوك، لكن شتّان ما بين ملوك وملوك. شتّان بين زعيمٍ يصرّ على التشبّث وجمع السلطة بأركانها وفروعها ودقائقها بين يديه، وملكة يرى فيها شعبها أيقونةً تاريخيةً ينبغي الإبقاء على رمزيّتها، وإن غدت محدودة الصلاحيات، فالعرش لا يحكُم؛ لكنه ضروري للحفاظ على عراقة الدولة، والشاعر الذي يمدح ضروريّ أيضًا، وإن كانت قصيدته لا تتجاوز حدود القصر، ولا تقدّس ملكًا ولا تغيّر شيئًا من سلطاته المدوّنة في الدستور الذي ينحني أمامه الجميع.

«الإسلام الشيعي» في السلطة

محمد أبو رمان

على مدار يومين من النقاشات والحوارات والأوراق البحثية، انتظم مؤتمر «الإسلام السياسي الشيعي في السلطة» الذي عقده معهد السياسة والمجتمع بالتعاون مع مؤسسة فريدريش أيبرت الألمانية، وشمل موضوعات متعدّدة ومتنوّعة؛ تطور الفكر السياسي الشيعي، الإسلام السياسي في إيران ثم نماذج متعدّدة؛ الحالة العراقية، اللبنانية، البحرينية، اليمنية، وسؤال تصدير الثورة في السياسة الخارجية الإيرانية، وجيوبوليتيك التشيّع بعد الربيع العربي، وموضوع المرأة الشيعية، بخاصة في النجف وحزب الله، وأخيراً السياسة الخارجية الأردنية والقوى الشيعية في المنطقة. المفارقة أنّ هذا الموضوع، على الرغم من أهميته، لم يحظ بالاهتمام بالبحثي، ولا حتى النقاشات الفكرية والسياسية المطلوبة؛ فمؤتمراتٌ وكتبٌ وحواراتٌ كثيرة تناولت، خلال العقود الماضية، بخاصة بعد الربيع العربي، ملف الإسلام السياسي وصعوده، ثم انكساره، ونجد عشرات (إن لم نقل أكثر) المؤتمرات التي تناولت هذا الموضوع، في مقابل شحّ حقيقي في ما يتعلق بالإسلام السياسي الشيعي. صحيحٌ أنّ المؤتمر يهدف، في الأساس، إلى دراسة المجالات السياسية؛ لكنك في الحالة الشيعية لا تستطيع أن تفصل التاريخي عن المجتمعي، الثقافي والعقائدي والسياسي، إذ نجد عالماً مجتهداً وأحد تلاميذ آية الله منتظري، وهو محسن كاديفار، يعود، في ورقته ونقاشاته، إلى أصول الفكر السياسي الشيعي وتطوّره، بينما يغوص ساري حنفي وعلي طاهر حمود وحيدر سعيد وعلي المعموري وشفيق شقير، وعقيل عقل ومهند الحاج علي وعماد أبشناس وعبد الله الجبور وأحمد ناجي وفراس إلياس وباحثون آخرون في نقاشات وجدالات حول الحوزات والمدارس والمرجعيات الشيعية بين لبنان والعراق وقم والنجف، وطبيعة العلاقة فيما بينها، والتحوّلات التي أصابت الجيل الشيعي الجديد وسؤال الهوية الدينية والسياسية والمظلومية الشيعية، وجدلية العلاقة بين القوى السياسية الشيعية وإيران ومفهوم الدولة الوطنية. ودارت نقاشات حول المرأة الشيعية وأدوارها وأوضاعها (دلال البزري وإلهام مكي).

تناولت الجلسة الأخيرة من المؤتمر ملف العلاقات الأردنية - الإيرانية؛ وقدّم الباحث الشاب علاء عقل تأطيراً مهماً لتطور سياقات العلاقة التاريخية ولمحدّدات السياسة الخارجية الأردنية تجاه إيران، والقوى السياسية الشيعية التي تدور في فلك العلاقة الجدلية مع إيران، مميزاً، بصورة جوهرية، بين مرحلة ما قبل الثورة (العلاقة مع مملكة إيران) وما بعدها، ثم مرحلة الحرب العراقية، ولاحقاً احتلال العراق، فالربيع العربي، الذي نقل سؤال العلاقة إلى مرحلةٍ متقدّمة مع وجود قوى شيعية محاذية للحدود الشمالية للمملكة. بالضرورة، سيكون الكتاب (يضم أوراق وأعمال المؤتمر لاحقاً) على درجةٍ من الأهمية، ويعطينا فرصة لاستكشاف مجالات سابقةٍ عديدة؛ لكن تبقى ملاحظات مهمة وخلاصات أساسية تعنينا، باحثين وسياسيين عربا، تتمثل أولاً بضرورة الخروج من كهف «الصورة النمطية» أو تسطيح التعامل مع الحالة الشيعية عموماً، بأبعادها المختلفة، وتجاوز المنظور العقائدي الحدّي في هذه النظرة وفي الفهم أولاً قبل الموقف، لأنّ المواقف التي لا تكون مبنيةً على قراءة دقيقة معمّقة وموضوعية، وهو ما أزعم أننا نفتقر لها بصورة كبيرة. من السهل تخوين الشيعة العرب، عموماً، وإلقاء التهم عليهم، ووضعهم بالجملة في حزمة واحدة. ولكن هل سيكون ذلك مفيداً ومنصفاً، ليس فقط لهم، بل للمجتمعات العربية ولمستقبل المنطقة؟! في مختلف الحالات التي تناولناها، ثمّة تنوع وتعدّد واختلاف وتباين شديد بين أفكار (ومواقف) الشيعة العرب ومدارسهم الدينية. وفي العراق، مثلاً، هنالك اليوم خلافات ونقاشات عميقة في أوساط القوى الشيعية بشأن العلاقة مع إيران، وثمّة جيلٌ ثالث (بعد احتلال العراق 2003) يرصد علي طاهر الحمود تحولاته الفكرية والسيكولوجية. وحتى في إيران، هناك تحوّلات سياسية وفكرية وأسئلة كبيرة لمرحلة ما بعد خامنئي ومصير «أيديولوجيا الثورة الإسلامية هناك».

كل هذه الاستهانة بالمرأة السوريّة

عمر الشيخ

قطعت النساء السوريّات منذ بداية الثورة عام 2011 أشواطاً في مواجهة العنف الذي بات تقليداً ذكوريّاً كرّسته آلة النظام العسكري في سورية طوال نصف قرن، ولمّا أتيحت الفرصة التاريخيّة للانتفاض، نهضن جميعهنّ بكلّ الموروث الاجتماعيّ والثقافيّ والدينيّ، كنّ مشاركاتٍ في الحراك السياسيّ، وفيما بعد، الإغاثيّ منه والمدنيّ، وتعلّمن الحريّة والثقة بأنفسهن، وهذا ما شهدناه في مجتمعات أجنبيّة كثيرة وصلن إليها، ثمّ صعدن إلى الضوء والتأثير بالمجتمع، وكذلك في الداخل السوري. تمزقت الصورة النمطيّة في مناطق كثيرة، إلا أن بعضها، تُمارس فيه عمليات القتل بكتمان أو علانية، مجازيةً كانت أم ماديّة؛ ضد المرأة ووجودها.

وإذ شهد العالم، أخيرا، كيف تعرّضت اللاجئة السوريّة ليلى محمد، بحسب تقارير إعلاميّة وفيديو موثق؛ للضرب بركلة من رجل تركيّ في غازي عنتاب، ومدى التعاطف الكبير والاعتذار الرسميّ والإجراءات المتخذة بحق المُعتدي؛ ربما لم يلاحظ هذا العالم أن ذلك كله لا قيمة له، لولا التوثيق الذي حصل والضخ الإعلاميّ والتفاعل الإلكتروني المرافق لذلك. وبالنسبة للمرأة المُسنّة التي اتضح أنها تعاني من «خَرَف وعائي»، فإن هذا الأمر قد يحدُث لها كل يوم، سواء كانت الإساءة ضرباً بالقدم أم شتماً بالكلمات، الأمر سيّان، ونحن نبقى متألمين عاجزين، نفكّر لماذا يُضرب المريض إذا كان لا يدرك أنّه مريض وفاقد للوعي، من دون عقل، لا حول له ولا قوة؟

سأحاول أن أحيّد الحملات العنصريّة، وخطاب الكراهية المتصاعد ضد اللاجئين السوريين في تركيا، والذين يعتبرون «ملفاً سياسيّاً» للانتخابات البرلمانيّة والرئاسيّة في تركيا، وستكون تلك الورقة «فرصةً» يلوّح بها الرئيس التركي، أردوغان، من أجل تطوير عملية عسكرية جديدة، شمال سورية، للتوغل بذريعة «المناطق الآمنة»، حيث قيل إن النيّة هي «إعادة مليون لاجئ سوري من تركيا»، وما سيحدُث من اعتداءات مشابهة في المرحلة المقبلة على لاجئين سوريين هناك. هو نوعٌ من التهيئة النفسيّة والإعلامية للقرار المقبل، ثم جمع مزيد من التأييد من الأطراف اللاعبة في الملف السوري، سيما اللاجئين أنفسهم والفوبيا النامية في نفوسهم والمُحيطة بوجودهم الأمنيّ.

ومثل ما تعرّضت له المسنّة ليلى للركل من واحد من أهل البلد المستضيف للاجئين، بدافع اتهامها بخطف أو سرقة؛ حسب زعم المُعتدي، تعرّضت أيضاً قبلها أم مروان للذبح على يد زوجها السابق الذي جاء «يغسل العار»، رافعاً يده الملطّخة بدمها في بث مباشر من ألمانيا، وكذلك قُتلت الشابة مناهل في منطقة بريف دمشق، وهي أم أربعة أطفال تقطن في منطقة النشابية، والسبب أنها «تلاسنت مع زوجها ورفعت صوتها» بحسب ما نقلت قريبة القتيلة، أخيرا، لكاتب هذه السطور، فكان الردّ بضربها بقطعة حديد على رأسها، لتموت وتدفن معها حكاية امرأة كانت تعمل في جمع بقايا الحديد من البيوت المدمّرة بالطيران الحربي في غوطة دمشق، سقطت قتيلة، مثل مئات النساء المقموعات والمغيّبات، وليس آخرهن الشابة آيات الرفاعي التي تتضارب الأخبار عن نجاة زوجها القاتل من العقاب إلا قليلاً.

إذا كانت فرصة التحرّر في سورية لم تزل قائمة، فذلك يعتمد، بشكل مباشر، على مدى تفهّم الدور الكبير الذي قد تلعبه المرأة السوريّة في ظل تصاعد لغة العسكرتارية، بالتوازي مع الذهنيّة التحالفيّة الواقعة بين أطياف المجتمع السوري ومناطقه، فلكل قطاع حليف خارج سورية، له عنفه الخاص ومصالحه الدولية في المنطقة، ولن يهتم هؤلاء كلهم إلى التمزيق الممنهج للفرد في المجتمع، سواء عبر دفع الشباب إلى القتال العبثي المستمر بين الأطراف المتصارعة، أو عبر ردّ المرأة إلى المكانة التاريخية المتخلّفة التي تعتبرها طرفاً أعوجَ محتاجاً، يسهُل كسره واستغلاله وتجنيده جزءا، وربما فاعلا، في المشاهد اليوميّة لسطوة العنف أمام صمت العدالة عن القمع والانتهاكات، حيث علّمتنا خيباتنا من سياسيي المعارضة أنّ التحرّر في معظم صوره كان مجرّد تجارة ولاءات ومناصب واستخدام المرأة كان أحد تلك الأدوات المهينة للوصول إلى الغايات. إذا كانت الفردانية، بوصفها مخلّصا لرفع الصوت عالياً، هي بمثابة موقف أخلاقي؛ فإني أعتبر أنها أحد الوسائل الباقية والمتاحة أمامي لوضع قضية استسهال قمع المرأة السورية، بكل المعاني، أمام أعين كل من يدّعي الثوريّة والمساواة، أفراداً ومؤسساتٍ ناطقين باسم الثورة، في الداخل والخارج، إذ لن يكون منصفاً أن تبقى ذهنية العسكر الموروثة من نظام الأسد، بعد أكثر من عشر سنوات، متبلورةً في مكاتب ومقرّات وأفكار وخطاب وأفعال من يسعى لتخليص السوريين من ذهنية الذكورية المصقولة بالبندقية والدبابة والبراميل المتفجرة والعنف المضادّ، استخدام المفردات القاتلة ذاتها، حسم النتائج بالقوى. ألا تعيدنا الركلة التي تلقتها ليلى محمد إلى نقطة البداية؟ لماذا كانت امرأة مسنّة، لديها ظرف صحي خاص ومشكلات نفسية وعقليّة حادّة، تتسوّل في مدينة تعجّ بآلاف السوريين والسوريّات؟ لماذا لم ترعها عشرات الجمعيات والمنظمات «الخيريّة» و«الدعويّة» المدارة من اللاجئين السوريين أنفسهم؟ بمنتهى البساطة؛ لأن ليلى وأخواتها يذكّرننا بذلك الفهم الراسخ في عقول الأغلبية؛ أنها امرأة وليست رجلاً «لا يعيبه شيء» والوحشية المختبئة في غضبها، تخرُج في أعظم صورها، دموعاً وألماً يركلنا على وجوهنا، لعلنا نستيقظ من خدر لا مبالاتنا بشؤون أهلنا في المنافي، وخصوصاً هؤلاء النساء، أمهات وأخوات وأرامل، معنّفات ووحيدات ومحرومات من حقوقهن، قابعات في سجون الخوف النفسي من الآخر، رجلاً كان أم عادات وتقاليد كرّسها نظام فاشي.

> تقرير صدر أواخر 2019: نحو 28076 أنثى قُتلن في سورية منذ مارس 2011، و84% منهن فقدن حياتهن على يد قوات النظام وحلفائه

في سورية، ما زالت قوة الدين السياسية، ومواد القانون «الرسمي» التابعان للنظام، لهما الدور الأبرز في تقوية مظاهر تعنيف المرأة، والتي وصلت إلى درجة القتل وتكريس ذلك على أنه حق مشروع تقريباً، وأخيرا، حاول النظام إسكات بعض الأصوات في الداخل، بعد إزالة مزعومة لمادّة من القانون تنصّ على حذف مفهوم «العذر المُخفّف» لمرتكبي ما تسمّى «جرائم الشرف»، وكان ذلك في أوائل عام 2020، إلا أن تقريراً للشبكة السورية لحقوق الإنسان، صدر أواخر عام 2019، أشار إلى أن نحو 28076 أنثى، قد قتلن في سورية منذ مارس/ آذار 2011، وأن 84% منهن فقدن حياتهن على يد قوات النظام وحلفائه، فلا أعلم إذا كان قانون الغاب ذاك سيضمن للمرأة السورية في الداخل فرصاً للنجاة من هذه المأساة العميقة التي نخفي وجوهنا عنها يوماً بعد آخر، وما زلنا ندفع ثمنها في بلدان اللجوء، صراعات على الحرية والحقوق وركلات بمختلف الأشكال على ما حمّله لنا نظام حافظ الأسد.

(كاتب سوري في قبرص)

كاريكاتير **سعد المهندي**

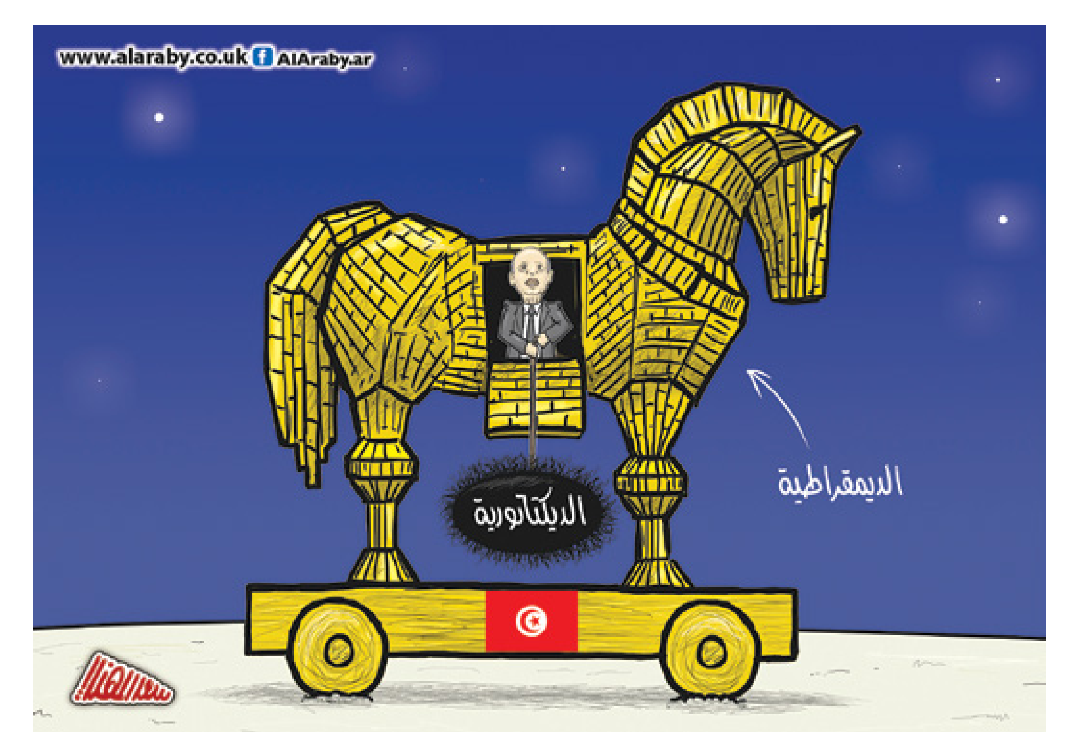

الانتخابات الفرنسية والخيار المرّ

سلام الكواكبي

اليوم الأحد هو موعد الفرنسيين، أو من رغب منهم، مع الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية، والتي يحاول من خلالها الرئيس إيمانويل ماكرون، الذي فاز أخيرا بولاية رئاسية ثانية، النجاح في الحصول على غالبية برلمانية مريحة، تتيح له قيادة الحكومة، والاستمرار في تنفيذ ما اصطلح على تسميتها «الإصلاحات» في مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية خصوصاً خلال السنوات الخمس المقبلة.

أكثر من ستة آلاف مرشّحة ومرشّح يخوضون هذه الانتخابات، ممثلين لأحزاب قديمة أو جديدة أو أعيد تشكيلها من خلال تحالفات لا ينسجم فيها أفرادها إلا نظرياً ومؤقتاً. وقد أفادت استطلاعات الرأي، كما في الانتخابات البلدية والجهوية والرئاسية سابقاً، بأن الشيء الوحيد ربما الذي سيُثير الانتباه في هذه الانتخابات هو النسبة المرتفعة جداً، ولربما ستكون الأكثر ارتفاعاً، لامتناع الفرنسيين عن التصويت.

ربما سيستمتع جزءٌ ممن يحقّ لهم التصويت بعطلتهم الأسبوعية، بعيداً عن برودة مراكز الاقتراع. كما سيواصل العاملون منهم في مثل هذا اليوم سعيهم إلى إحداث زيادة ضئيلة على رواتبهم، علّها تساعدهم في تجاوز التضخم الكبير في أسعار المواد الأساسية. الامتناع عن الذهاب إلى مراكز الاقتراع، والمتوقع أن يبلغ رقماً قياسياً، لا علاقة له بالطقس الجميل المشمس بالطبع، ولا بالرغبة في الاستفادة من هذا الوقت القصير بالعمل المثمر، ولكنه أساساً مرتبط بفقدان ثقة متنام بالمشهد السياسي وبالنخبة السياسية وبالأحزاب وبالنقابات وكل الأطراف الوسيطة، ما ينجم عنه عزوف خطير عن الإيمان بدور الانتخابات في ترجمة رغبة المصوّتين وقناعتهم بإمكانيةٍ، ولو نسبية، للتأثير في مسار المشهد العام. وبالتالي، من الطبيعي أن يؤدّي هذا العزوف إلى فقدان دعامة رئيسية من دعامات النظام الديمقراطي.

كتلتان غير منسجمتين تتصارعان على صدارة المجلس النيابي القادم. الأولى، تمثل الماكرونية السياسية، نسبة للرئيس ماكرون، وهي أصحاب الياقات البيض غير المؤدلجين، أو بالأحرى هم من ترسّخت في أذهانهم وفي ممارساتهم قناعات يعتبرها بعضهم، خصوصا من الجيل الشاب، متعلقة بوجوب العمل والإنتاج والربح، وأن من لا يعمل، ولأي سبب كان، لا مكان له على المسرح. وقد قُدِّر لهم أن يُلقّبوا ممثلي «المجتمع المدني» تمييزاً لهم عن ممتهني السياسة التقليديين. إضافة، تضم الفئة الأولى بقايا من الحزب الاشتراكي، استطاعت وظائف الإدارة الماكرونية سابقاً أن تجذبهم إليها، كما بقايا من اليمين الجمهوري للسبب نفسه. تضم الكتلة المنافسة قوى اليسار من اشتراكيين وشيوعيين، إضافة إلى الخضر. وهي قوى مجتمعة آنياً فحسب على خوض هذه الانتخابات، وهي التي تتحفّز بشراسة لتنقضّ على بعضها بعضاً بمجرّد اعلان النتائج، لفقدانها كل مقوّمات التحالف السياسية والفكرية والتنظيمية. أضف إلى ذلك أن من يتولاها دوناً عن كل قيادات مكوناتها هو المتطرّف الشعبوي جان لوك ميلانشون، والذي استطاع، بثقافته السياسية الواسعة، وقدراته الخطابية الهائلة، اجتذاب عدد كبير من محبطي اليسار التقليدي الباحثين عن زعيم. وميلانشون هذا، إضافة إلى ثقافته وخطابته، يتميز بغروره العظيم، حيث يقول «أنا الجمهورية». كما أنه معروفٌ بإعجابه البافلوفي بقيادات مستبدّة حول العالم لمجرّد أن في التقرّب منها عداء للإمبريالية.

يكفي النظر إلى عمل كتلته النيابية النشيطة للغاية في البرلمان الأوروبي، للتأكّد من المواقف المستندة إلى إرث إيديولوجي صدئ لم تقع عليه أية محاولة للتجديد. فقد سجّلت كتلته مواقف واضحة في هذا الاتجاه خلال التصويت على قضايا عديدة، ومنها، على سبيل المثال وليس الحصر، رفض التوقيع على قرار يُدين مرتزقة مجموعة فاغنر الروسية، واستخدامها في سورية وفي ليبيا من القيادة الروسية. كما رفض التوقيع على قرار البرلمان بخصوص ضرورة احترام الحدود الأوكرانية، والتنديد بالمناورات الروسية قربها، وذلك قبل شهرين من الغزو الروسي. وفي الرفضين السابقين، لم يخف ميلانشون موقفه الصريح المؤيد للسياسات البوتينية عموماً، قبل أن يتراجع بخجل عند وقوع الغزو الروسي. من جهة أخرى، رفضت كتلته المصادقة على قرار البرلمان الأوروبي فيما يتعلق بالتنديد بقمع الاحتجاجات في هونغ كونغ، وبذلك أفصحت الكتلة عن موقفٍ ممالئ للقيادة الصينية. وفيما يخصّ لبنان، فقد امتنع عن التصويت على قرارٍ يتعلق بمحاربة الفساد ونزع سلاح المليشيات في لبنان لأن في ذلك تعرضاً لحزب الله. كما استنكف عن التنديد بإعدام المعارضين السياسيين في إيران، لمجرّد عداء طهران أميركا .. وفي السياسة الداخلية، برنامجهم المشترك، أي اليسار المركّب، مثالي إلى درجة أنه غير قابل للتطبيق أو حتى للتصديق، وبالتالي، هو لا يخشى مساءلة سائلٍ إن فشل، ففشله يختزن في تلافيفه.

> اليسار المركّب، مثالي إلى درجة أنه غير قابل للتطبيق أو حتى للتصديق

(كاتب سوري في باريس)

عن خدعة ما تسمّى «الديانة الإبراهيمية»

لميس أندوني

«إبراهيم كان أباً للديانات الثلاث الكبرى، ولا يوجد أفضل منه ليرمز إلى إمكانية الوحدة بين جميع الديانات الثلاث»، ديفيد فريدمان، سفير أميركا السابق لدى الدولة الصهيونية. قد لا يوجد شرحٌ لما تهدف إليه أميركا من نشر ثقافة دينية مصطنعة جديدة في المنطقة أوضح من قول السفير الأميركي السابق لدى الدولة الصهيونية، ديفيد فريدمان، في معرض شرحه تسمية اتفاقات التطبيع التحالفي مع الإمارات بـ«التفاهمات الإبراهيمية»، وبالتالي، بدأنا نسمع عمّا تسمى «الديانة الإبراهيمية».

يجب التوضيح أولاً، لا يقصد هذا المقال تفنيد محتوى ما تسمّى «الديانة الإبراهيمية الجديدة»، إذ لا يوجد «ديانة إبراهيمية»، وأحذر من محاولة الدخول في جدل ديني في مواجهة خطّة سياسية لترسيخ التطبيع مع الكيان الصهيوني في الوعي الجمعي العربي، من خلال فبركة مفهوم «ديني جديد» يرتكز على فكرة أن «النبي إبراهيم هو أبو الديانات الثلاث؛ اليهودية والمسيحية والإسلام». وبالتالي، يجب أن يعمّ الوفاق بين أتباع الديانات المتشابهة بانصهارها في ديانة واحدة. الآن، ومنذ فترة، يجري ترويجٌ، في بعض أنحاء العالم العربي، وبخاصة في الإمارات، لمفهوم «توحيد الديانات الثلاث»، والتبشير بما تسمّى «الديانة الإبراهيمية»، ويجري تسويق المفهوم أساساً لحل «النزاعات الدينية»، فيما المقصود هنا القضية الفلسطينية، وتقزيمها إلى مسألة أحقاد دينية، وبالتالي نزع شرعية حقوق الشعب الفلسطيني، وشرعنة المشروع الكولونيالي الصهيوني، ففكرة التطبيع العربي مع الدولة الصهيونية ليست مجرّد إقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية مع الدول والشعوب العربية، على خطورتها، بل الهدف قبول العالم العربي والمنطقة بمشروعية الحق التاريخي لليهود في فلسطين، وبالتالي، شرعية الاحتلال الاستيطاني العنصري، فلا يوجد أصحاب حقٍّ، والمطلوب إلغاء مفاهيم الحقوق والعدالة والتحرّر أسساً للنضال الفلسطيني، وإرساء «سلام عادل» على أرض فلسطين وفي المنطقة.

فيما يُنشَر مفهوم «الديانة الإبراهيمية» الخادع، تصعّد إسرائيل اعتداءات جيش الاحتلال والمستوطنين على المسجد الأقصى، في محاولةٍ لإذكاء حرب دينية، ويُختزَل المشهد بأنه نزاعات دينية، يجب حلّها من خلال حوارات الأديان والالتقاء على «الديانة الإبراهيمية»، فلا وجود لاحتلال أراضٍ، ولا اقتلاع شعب كامل لتحقيق المشروع الصهيوني، بل خلافات بشأن أهمية مقدّسات «لدى الطرفين اليهودي والمسلم»، ومن الممكن «تقسيمها» أو «تقاسمها»، على أن تبقى جميعها تحت السيطرة الإسرائيلية.

وهذا يخدم بدوره فكرة «تقليص الصراع» التي يروّجها اليمين الإسرائيلي، فلا توجد قضية لشعب، والاحتلال ليس المشكلة، فهي نزاعاتٌ محليةٌ دينية الجذور، ليس لها علاقة بقانون دولي يرفض احتلال أراضي شعب بقوة، ولا بحق شعب جرى ويجري تشريده، وتدمير هويّته ووجوده، وهي أمورٌ تحتاج حلولاً «خلاقة» كما تحب الإدارات الأميركية القول، تهرّباً من الاعتراف بجذور القضية الفلسطينية، وبالتالي، تبدأ مفاهيم جديدة بالظهور لحماية المشروع الصهيوني، وجديدها بث ثقافة «الديانة الإبراهيمية الجديدة». لكن توظيف علاقة شعوب المنطقة بالديانات التوحيدية الثلاث التي انطلقت منها ليس جديداً تماماً، فعشية توقيع معاهدة كامب دايفيد المصرية - الإسرائيلية عام 1979، انتشرت مقولة «نحن جميعاً، عرباً ويهوداً، أبناء النبي إبراهيم»، ويجب أن يسود السلام بين الأبناء، فمؤامرة تأسيس كيان على أرض فلسطين التاريخية ليست أكثر من خلافٍ بين أخوة، ويجب الإقرار بذلك حتى تعيش المنطقة بسلام واستقرار. أما من يرفض ويقاوم، وبالذات الشعب الفلسطيني، فهو يهدّد السلام، والرفاه القادم (كما كان يشاع في تلك السنوات) ويصبح عدوّ الجميع. لم تنجح هذ المقولة إلا بين نخبٍ ضيقة، وبقي السلام بين إسرائيل ومصرٍ سلاماً بارداً، أي لم يؤد إلى تفاعل شعبي، ولم يغير صورة إسرائيل عدواً استراتيجياً للعالم العربي وللسلام في المنطقة. مع هذا ظهرت المقولة نفسها عشية توقيع معاهدة وادي عربة بين الأردن وإسرائيل، وكأن ترديدها عربياً يلغي وجود الاحتلال، لكن المقصود أصلاً ليس إنهاء الاحتلال، بل تطبيعه وجعله مقبولاً لدى الشعب الأردني، وكما حدث في مصر؛ لم تجد المقولة صدى، وخصوصاً في تغيير العقول والقلوب تجاه الدولة الصهيونية. لم تنتشر المقولة بالقوة نفسها في فترة توقيع اتفاق أوسلو، إذ يبدو أن كلاً من الإدارة الأميركية والقيادة الصهيونية لم تكونا مهتمتين بترويج تطبيع من المنطلق نفسه مع الشعب الفلسطيني، إذ تعتمد إسرائيل على ترساناتها العسكرية في ضم الأراضي وتدمير البيوت وبناء المستوطنات اليهودية على الأراضي الفلسطينية، وليس على الادّعاء بالمحبة بين أبناء إبراهيم، لكن مجرّد حدوث الاتفاق نفسه خدم ترويج مقولة السلام بين أبناء إبراهيم، بغضّ النظر، فقبول الفلسطينيين، حتى باتفاقية انتقالية، عزّز المفهوم التطبيعي لمقولة السلام بين أبناء إبراهيم.

توظيف مقولات أبناء إبراهيم، والتفاهم بين الديانات الإبراهيمية الثلاث، انتهاءً ببدعة الديانة الإبراهيمية، لم يقصُر على المقولات، بل هناك مؤسّسات في أميركا وإسرائيل تستند في اسمها إلى المفاهيم نفسها، وترفقه بتطبيقات عملية، فبرنامج «مبادرة مسار إبراهيم»، في جامعة هارفارد «لتعزيز السلام» من خلال تنظيم رحلاتٍ تأخذ المشاركين عبر المسار الذي أخذه النبي إبراهيم، الذي يقطع قرى فلسطينية وينتقل إلى الأردن وسورية ولبنان والسعودية، وإن لم يتمكّن المشاركون من دخول سورية ولبنان في رحلاتهم، لكن الهدف «كسر الحواجز لنشر السلام»، من خلال رحلةٍ تلغي اسم فلسطين، وتغضّ النظر عن الاحتلال والأبارتهايد وكل جرائم الجيش الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني.

وتقام مؤتمرات باسم «حوار الأديان»، تكون في جوهرها محاولة لطمس الحقيقة، إضافة إلى برامج عديدة تحت مسمّيات لها علاقة باسم النبي إبراهيم، لتنفيذ مشاريع بيئية وزراعية لتطبيع وجود الاحتلال تحت شعار التعاون بين أبناء النبي إبراهيم الذي أصبح يستخدم غطاءً لجرائم إسرائيل، وتعزيز قبولها عربياً ودولياً في مهزلة مستمرّة، نرى أن الأمم المتحدة تعطيها غطاءً أحياناً كما في حالة مبادرة هارفارد، من دون تمحيص في الأهداف، تتخللها احتفالات غارقة في الدم المراق على أرض فلسطين.

في عام 2019، عُقد لقاء تاريخي في أبوظبي، جمع البابا فرنسيس مع شيخ الأزهر أحمد الطيب، وكان الحديث عن تفاهم الديانات الإبراهيمية، ولم يكن الهدف مفهوماً، لكنه أثار الشكوك في حينها. ولكن، بعد بدء الحديث عن «الديانة الإبراهيمية الجديدة، غضب شيخ الأزهر رافضاً لها، إذ يبدو أن التحضيرات، في عام 2019، كانت تهيئة للاتفاق الإبراهيمي، وبالفعل، لاحقاً سمّي مكان اللقاء الدار الإبراهيمية. لكن شيخ الأزهر دانها، لأنه لا يعتقد أن توحيد الديانات الثلاث فكرة معقولة ومقبولة، وهنا يكمن الرد الديني القاصر عن الرؤية الاستراتيجية، فالمطلوب ردٌّ يرفض العبث بالدين في خدمة المستعمر الصهيوني، وليس الدخول في جدل دينيٍّ مع مخطّط سياسي، لأنه مضيعة للوقت، إذ على المؤسّسات الدينية رفض الفكرة بوضوح وكشفها للناس، لكن ذلك يحتاج شجاعة، لا يمتلكها إلا قلة، لا تذعن لحاكم أو سلطة.

> فيما يُنشَر مفهوم «الديانة الإبراهيمية» الخادع، تصعّد إسرائيل اعتداءات جيش الاحتلال والمستوطنين على المسجد الأقصى

يجري التبشير بما تسمّى «الديانة الإبراهيمية» فيما المقصود هو القضية الفلسطينية (Getty)

(كاتبة من الأردن)

الدكتاتوريات الكاريكاتورية

حسام كنفاني

لم يعد الزمن نفسه، ولم تعد الحالات السياسية التي كانت قائمة قبل سنوات على حالها. بعد الثورات العربية وسقوط مجموعات من الدكتاتوريين العرب، وقبلها مع وفاة أو مقتل دكتاتوريين آخرين، ظن كثيرون أن زمن الديكتاتوريات العربية ولّى إلى غير رجعة، لكن الوقائع أثبتت عكس ذلك، إذ عادت هذه الديكتاتوريات، لكن بأشكال كاريكاتورية لا تشبه بأي حال من الأحوال الأوضاع التي كانت سائدة عربياً قبل عام 2011. فما هو موجود اليوم دمّر صورة الديكتاتور التي بناها عتاة الزعماء العرب من أمثال حافظ الأسد وصدام حسين ومعمر القذافي، وإلى حد ما حسني مبارك وعلي عبد الله صالح.

يمكن النظر بداية إلى الشكل الديكتاتوري الذي ظهر عليه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والذي يحمل الكثير من الكوميديا من دون أن نغفل عن الاستبداد الذي هو المعلم الأساس للديكتاتور. السيسي كان فاتحة هذا الشكل الجديد من الديكتاتوريات التي بدأت تنتشر في العالم العربي. والرئيس المصري لا يوفر مناسبة للإدلاء بتصريحات خارجة عن سياق أي منطق على الصعيدين الداخلي والخارجي، وحتى على مستوى تجارب الحياة الشخصية التي عاشها قبل توليه الرئاسة المصرية. فلا يمكن لأحد أن ينسى الحديث عن حياته عشر سنوات على المياه، والذي جاء في سياق خطاب جدي جداً، وأمام جمهور لا شك في أنه كتم ضحكاته وصفق مضطراً إعجاباً بقدرات هذا الزعيم الخارقة. وتتالت بعد ذلك الكثير من التصريحات المماثلة للرئيس المصري حتى بات واقعاً معتاداً لا يثير أي استغراب، وبات التعايش مع هذه الحالة الكاريكاتورية الدكتاتورية واقعاً طبيعياً، مترافقاً مع كل الممارسات الاستبدادية التي لا تغيّر الكوميديا الرئاسية أياً من تداعياتها.

ومع تآلفنا مع وجود الرئيس السيسي، خرج علينا الرئيس التونسي قيس سعيّد بشكل آخر من هذه «الديكتاتورية الجديدة» غلافه الشعبوية والتقعّر اللغوي، والأداء المسرحي المبالغ فيه، والذي يدفع أيضاً إلى التعاطي مع صاحبه باستخفاف. لكن هذا الأداء أو الاستخفاف لا يلغيان خطورة ما يقوم به سعيّد على الصعيد التونسي، ونظام حكم الفرد الذي يسعى إلى تمكينه بعد احتكاره كل الصلاحيات وحله الحكومة والبرلمان، وتعيين حكومة بديلة تأتمر منه مباشرة، في خرق لكل ما سعى التونسيون إلى بنائه بعد الثورة التي أطاحت زين العابدين بن علي.

كثيرة أيضاً هي المواقف التي طبعت أداء سعيد، فلا يمكن نسيان تكليفه مدير مكتبه بتسليم «هذا الكتاب الساعة إلى صاحب البريد»، وهو ما أثار الكثير من التندر بين العرب والتونسيين، ولكن ذلك لم يمنع سعيّد من التمادي في تسلطه، وحتى زيادة جرعة الأداء المسرحي هذا في كل ظهور علني له.

اللافت أن هذه الديكتاتوريات، ورغم هيكلها الهزلي، إلا أنها تتصرف بوقاحة وأريحية غير مسبوقتين، خصوصاً مع تأكدها أن كل أفعالها لم تعد تثير حفيظة الدول الغربية، بل على العكس باتت هذه الدول، أو بعضها، تجد نفسها في حاجة إلى مثل هذه الديكتاتوريات لتحقيق مصالحها. إضافة إلى ذلك فإن هناك رغبة غربية بعدم تدحرج الأمور في بعض الدول العربية إلى الوضع الذي أصبحت عليه بعد ثورات «الربيع العربي»، وبالتالي فهي حريصة ضمناً على رعاية وتنمية هذه النماذج الجديدة من الديكتاتوريات. ففي أعقاب الانقلاب الذي قام به السيسي وسعيّد، لم تكلف هذه الدول نفسها اتخاذ أي إجراءات لـ«حماية الديمقراطية»، بل على العكس اتخذت الكثير من المواقف المائعة التي شجعت هذين الرئيسين على التمادي في تسلطهم وبناء هيكلهم الاستبدادي، وإن في إطار «كاريكاتوري».

إليزابيث الثانية... 70 عاماً في الملك

فاطمة ياسين

احتفال ملكة بريطانيا إليزابيث بالذكرى السبعين لجلوسها على العرش يجعلها أكثر من استمرّ في هذا المنصب عبر التاريخ البريطاني المسجّل كله. وبذلك تكون قد تفوّقت على ملكةٍ أخرى هي فكتوريا التي حكمت حوالي 63 عاما. والملاحظ هنا أنهما سيدتان، وتعطيها هذه الفترة المركز الرابع عالميا من حيث فترة الحكم بعد يوهان الثاني، ملك ليختنشتاين، وبوميبول التايلندي. أما صاحب الرقم القياسي فهو لويس الرابع عشر الذي حكم فرنسا 72 سنة، وإذا قيّض للملكة إليزابيث أن تبقى في المنصب إلى العام 2024 فستكون صاحبة أطول فترة حكم عبر التاريخ. احتفلت هذه الملكة باليوبيل البلاتيني الأسبوع الماضي، رغم أن ذكراه تحلّ في السادس من فبراير/ شباط، وقد تأجل الاحتفال به أملا بأن يكون الطقس أفضل من أجل صحّة الملكة، وفي رصيدها 70 عاما من الخدمة الملكية التي تكاد لا تمارس السياسة فيها، ولا الحكم، رغم أن كل شيء يمضي باسمها، من تشكيل الحكومات، وحلّها، وافتتاح جلسات البرلمان، حتى إن الحكومة ذاتها ليست حكومة بريطانيا، بل هي حكومة صاحبة الجلالة! عاصرت الملكة إليزابيث خلال أعوامها السبعين في الملك 14 رئيسا للوزارة بدءا بتشرشل وانتهاءً برئيس الوزراء الحالي بوريس جونسون، والتقت 13 رئيسا أميركيا، وتقتصر ممارستها السياسة على الذهاب برحلة طولها كيلومتر ونصف، وهي المسافة بين قصر باكينغهام ومجلس اللوردات لتفتتح عمل البرلمان بشكل رسمي.

شهدت فترة الملكة إليزابيث غروب وهج الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، ورضيت بمقعد خلفي وراء القوة الناشئة الموجودة خلف المحيط الأطلسي، والتي كانت يوما مجرّد واحدة من مستعمرات بريطانيا، وأحسّ العالم بغياب القوة البريطانية بعد حرب السويس عام 1956، فيما يعرف بالعدوان الثلاثي على مصر، حين رضخ الثلاثي الذي هاجم مصر، ومنهم بريطانيا، لرغبة الولايات المتحدة التي فرضت وقفا للقتال، وتراجعا للقوات الغازية. عندها عرف العالم من هي القوة المسيطرة، ولكن المؤسّسة الملكية بقيت صامدة بكل تقاليدها العريقة والتي تحرص إليزابيث على التقيد بها حرفيا، وهي تقاليد تجذب السياح وهواة الأنتيكا، والظهور الملكي محبّب في الصحف الشعبية، وتشعل الأحوال الملكية صحافة الهمس الفضائحي، وقد استهلكت تلك الفضائح كثيرا من اهتمام الملكة، وربما يكون الوقت الذي أمضته لتحل مشكلات أبنائها وأحفادها وعلاقات الأسرة الحاكمة، أكثر من الوقت الذي تمضيه في الحديث مع رئيس وزراء البلاد.

تتعرّض المؤسسة الملكية البريطانية بشكل متزايد للانتقاد، وهناك مطالباتٌ جدّية بوقف النظام الملكي لصالح نظام سياسي جديد، ويغلب على هذه المطالبات الشكل الموسمي، فمع تزايد فضائح العائلة المالكة يتحرّك الشارعان، الرسمي والشعبي، معبرا عن رغبه في التغيير، وقد اتُهم الابن الثاني للملكة، وهو الأمير أندرو، بالاغتصاب، واتهم عضوٌ آخر في العائلة المالكة بالتمييز العنصري، عندما سَأل عن درجة لون ابن ميغان زوجة الأمير وليم. وواجه القصر أوقاتا عصيبة في منتصف التسعينيات، عندما قضت ديانا، زوجة الأمير تشارلز السابقة، في حادث مأساوي. ويُطرح سؤال جدّي بشأن مصير هذا الإرث كله، بعد أن ترحل الملكة إليزابيث وكيف يجري الانتقال إلى الجيل التالي؟ فولي العهد تجاوز السبعين، وهو لا يتمتع بشعبية كبيرة، فيما يبدو ابنه الأمير وليام أكثر قبولا وهو أصغر سنا بثلاثة عقود، ولكن تشارلز قد لا يرغب في التنحّي لولده، ولم يعبر عن ذلك أبدا. ربما يحظى أفراد الأسرة الملكية ببعض الاحترام المتفاوت، ولكن المؤسسة الملكية نفسها فقدت كل البريق، وجيل الشباب يرغب بالفعل بشكل مختلف. ولكن بالتأكيد ليس قبل أن ترحل الملكة إليزابيث، وقد لا ترحل قبل أن تدخل كتاب غينيس لتكون صاحبة الرقم القياسي في الجلوس على كرسي الحكم في التاريخ.

الاختراق الأمني الإسرائيلي التطور الأخطر منذ احتلال العراق

مصطفى البرغوثي

لعل مشروع التحالف الأمني بين إسرائيل وبعض دول الخليج العربي أخطر ما تتعرّض له المنطقة العربية منذ غزو العراق واحتلاله. وبالإضافة إلى أن تعميق التطبيع بين بعض الحكومات العربية وإسرائيل يتعارض مع مشاعر غالبية الشعوب العربية وآرائها ومصالحها، بما في ذلك شعوب البلدان المنخرطة في التطبيع، فإن توسيعه عسكرياً وأمنياً يمثل تشجيعاً لإسرائيل على الإمعان في قمعها الشعب الفلسطيني واحتلال أرضه، وترسيخا لنظام التمييز العنصري ضده، بما في ذلك الاعتداء السافر على القدس والمقدسات الإسلامية، وفي مقدمتها المسجد الأقصى، بغرض تكريس ضمّها وتهويدها، غير أن الأمر الأخطر الذي يجب أن تنتبه إليه دول المنطقة المعنية هو الهدف الإستراتيجي الإسرائيلي، القائم على المبدأ الاستعماري القديم، باستخدام سياسة «فرّق تسد»، وذلك من خلال تحويل الصراع الإسرائيلي الإيراني، والصدام الأميركي – الإيراني، إلى صراع إيراني عربي، يحوّل دول الخليج إلى ساحة صدام تحمل، في طياتها، مخاطر جمّة على اقتصاد هذه البلدان وأمنها وشعوبها. وذلك أمر بالغ الخطورة، خصوصا إذا ما جعل هذه البلدان تعيش تجربة مماثلة لما جرى لأوكرانيا التي حُولت إلى ساحة صدام بين القوى العظمى، دمّر مقدّراتها واقتصادها، وألحق الأذى بشعبها، عندما لم تستطع أن تنأى بنفسها عن الانجرار لذلك الصدام.

استراتيجياً، تحاول إسرائيل تحقيق أربعة أهداف خبيثة :- أولاً، جرّ المنطقة إلى صدامات وحروب تضر جميع شعوبها، كما جرى خلال الحرب الإيرانية العراقية التي أُنهك فيها البلدان، ثم جرى احتلال العراق وتدميره، في إطار الخطة التي وضعها معهد الشرق الأدنى في واشنطن، المحكوم باللوبي الصهيوني، تحت عنوان «الاحتواء المزدوج» للعراق وإيران. ومن شأن تلك الصدامات إضعاف كل البلدان العربية، وخصوصا دول الخليج إقتصادياً، وتكنولوجياً، وأمنياً، وعسكريا. ثانياً، يمثل إدخال منظومات الأسلحة الإسرائيلية، بما في ذلك منظومات الدفاع الجوي إلى بلدان عربية، بعد أن تسلّلت إليها برامج المنظومات الاستخباراتية الإسرائيلية، اقتحاماً أمنياً خطيراً، يجعل هذه البلدان فريسة للتجسّس والتحكّم الإسرائيلي بصورة لا تحمد عقباها، ويجعل أمنها أسيرا للإرادة الإسرائيلية. ومن واجب الجميع تذكر «أن خروج إسرائيل من هذه البلدان لن يكون مثل دخولها»، عندما يستيقظ الوعي بمخاطر تدخلاتها.

ثالثاً، استباحة كل المحيط العربي للسيطرة الإسرائيلية المدعومة أميركياً، إقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، ذلك أن إسرائيل تدرك أنها قوة صغيرة، جغرافياً، واقتصادياً، وبشرياً، مهما بلغ تطورها العلمي والتكنولوجي، ولذلك فإنها تحاول مضاعفة قوتها عبر السيطرة على جغرافيا البلدان العربية الغنية واقتصادها، وخصوصا دول الخليج العربي. رابعاً، في ظل انشغال الولايات المتحدة بصراعها المحتدم مع الصين وروسيا، تحاول إسرائيل أن تحلّ مكانها، وربما بموافقتها، قوة حماية عسكرية في المنطقة، وذلك يحمل، في طيّاته، مخاطر تحول إسرائيل إلى شبه إمبراطورية عسكرية جديدة تتحكّم بمقدّرات المنطقة العربية الهائلة، وخصوصا كبرى مصادر الطاقة العالمية، والموقع الإستراتيجي المتميز، والمصادر المالية واستثماراتها التي تنمو في المنطقة العربية، بسبب تعاظم دخل قطاع البترول والغاز، بينما تتراجع في معظم بلدان العالم بسبب أزمات الطاقة والغذاء والتضخم، الناجمة عن الحرب في أوكرانيا.

والغريب في الأمر أن كل التوتر المتصاعد في المنطقة يتمحور حول الإدّعاء بأن هدفه «منع إيران من امتلاك أسلحة نووية»، مع تجاهل أن إسرائيل نفسها تملك، حسب رأي الخبراء، 300 رأس نووي قادرة على الوصول إلى كل بلد في المنطقة، وأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي رفضت وترفض توقيع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

> إدخال منظومات الأسلحة الإسرائيلية، بما في ذلك منظومات الدفاع الجوي إلى بلدان عربية، يمثل اقتحاماً أمنياً خطيراً

و ما من شك أن مصلحة شعوب المنطقة تتطلب من إيران والدول العربية، وخصوصا دول الخليج، تنحية خلافاتها، وحلّها بطرق سلمية، وسد الطريق بأسرع وقت ممكن، أمام الاجتياح الأمني الإسرائيلي الذي لا يفكّر إلا بمصالحه، وتوسيع هيمنته على المنطقة بأسرها. وهي تتطلب أن تدرك شعوب المنطقة المخاطر الهائلة من فتح الأبواب للتسلل الإسرائيلي، ولهذه الشعوب كثير مما تستفيده من قراءة واعية لتجربة الفلسطينيين مع إسرائيل وجشعها غير المحدود. فحتى عندما قبل المسؤولون الفلسطينيون حلولا ظالمة، وتورّطوا في حلول «وسط» خادعة، كإتفاق أوسلو، على أمل أن يأتي ذلك بالسلام المنشود، لم يجدوا أمامهم سوى الجحود، وإدارة الظهر لكل عمليات السلام، وتوسّع استيطاني سرطاني، ونظام تمييز عنصري متوحش، يعتبر الفلسطينيين العرب عبيداً للهيمنة الصهيونية، ويرفض أي اعتبار لهم بوصفهم بشرا متساوين في الحقوق، بل ويكرس مفهوما غبيا يجعل من الإسرائيليين شعبا مختارا له حق التسيد والسيطرة على كل الشعوب الأخرى.

ومن المحزن أن بعض الحكومات العربية، بدل أن تقوم بواجبها الإنساني، قبل القومي والديني، باحترام القانون الدولي وفرض المقاطعة على ما أصبح نظام الأبارتهايد الإسرائيلي الأسوأ في تاريخ البشرية، تقوم بالتطبيع والتعاون مع هذا النظام، من دون إدراك كل ما يحمله من مخاطر على شعوبها ودولها نفسها. .. فهل يتّعظ الناس مما نراه أمامنا في الساحة الدولية، وفي أوروبا، ومما جرى ويجري في فلسطين؟ وهل يدركون مغزى الحكمة العميقة في المثل الشائع «أُكلت يوم أُكل الثور الأبيض»؟

(أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية)

هل يقبل التونسيون دستوراً بدون عروبة وإسلام؟

محمد أحمد القابسي

فجّر رئيس الهيئة الوطنية الاستشارية لإعداد دستور الجمهورية الجديدة في تونس، أستاذ القانون الصادق بلعيد، جدلاً عاصفا آخر، راسما بذلك أزمة أخرى تراكم دوائر الأزمات المركبة والمعقدة التي أصبحت تحاصر التونسيين وتخنق أنفاسهم.

ففجأة وبدون مقدمات، أكّد بلعيد إمكانية التخلي عن الفصل الأول من دستوري 1959 و2014، بل والإجهاز عليه، في مشروع الدستور الجديد الذي سيجرى الاستفتاء عليه يوم 25 الشهر المقبل (يوليو/ تموز). وينص هذا الفصل المقصود بالمحو «أن تونس دولة حرّة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها»، وذلك تكريسا وانسجاما مع توجه رئيس الجمهورية قيس سعيّد، الذي طالما انتقد، في المطلق، مسألة أن يكون للدولة دين، سواء كان الإسلام أو غيره، إذ ذكر في محاضرة له بمناسبة الدرس الافتتاحي للسنة الجامعية في سبتمبر/ أيلول لعام 2018 في كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس ما نصه: «إن أحدا لم يجلس مع الدولة على مائدة الغداء، فكيف لهذه الذات المعنوية أن تكون لها عقيدة وأن تدين بدين من الأديان».

ويبرر هذا التوجّه لسعيّد ما أعلنه رئيس الهيئة الوطنية الاستشارية، الصادق بلعيد، أن الغرض من إلغاء الفصل الأول من دستوري 1959 و2014 هو التصدّي للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، على غرار حركة النهضة. وبذلك ينكشف المستور عن السبب السياسي وراء هذا الإجراء، فالهدف منه ليس إصلاحيا أو حرصا على مدنية الدولة التي ستكفل الحريات للجميع من دون مرجعيات عقائدية أو مذهبية، إنما هو صراع قائم بين سعيّد وحركة النهضة وبقية المكونات الحزبية القريبة منها، كائتلاف الكرامة وغيرها. وبذلك، يتأكد أن هذا الصراع السياسي قد ألقى حتما بظلاله على نص الدستور ومستقبل النظام السياسي الذي يسعى إليه سعيّد، ليصبح صراعا على الهوية. وزاد الطين بلة ما صرّح به المنسق العام لصياغة الدستور لوكالة الأنباء الفرنسية قائلا «لدينا أحزاب سياسية أيديها متسخة، أيها الديمقراطيون الفرنسيون والأوروربيون، شئتم أم أبيتم، نحن لا نقبل بأشخاص وسخين في ديمقراطيتنا»، ما اعتبر تجاوزا لكل الأعراف السياسية والأخلاقية، فبأي حق يسمح لنفسه أستاذ للقانون ومسؤول عن صياغة دستور جديد بنعت الآخرين من أبناء وطنه بأنهم وسخون. وقد التقى هنا هذا التجاوز مع ما قام به رئيس الجمهورية مجازفا هو الآخر بإعفاء 57 قاضيا مع حرمانهم من حق التظلم، في حين أن قرينة البراءة تبقى قائمة في هذا المجال، وفي غيره، ولا يمكن الحياد عنها.

وبالعودة إلى الدستور الجديد وسؤال الدين والهوية والانتماء العربي في فصله الأول، السؤال الذي يفرض نفسه اليوم: هل كتابة الدساتير مجرّد عمل تقني يقوم به مختصون في القانون الدستوري، أم جهد جماعي وطني أكبر من ذلك بكثير؟ ونستحضر هنا ما قالته الثائرة الفرنسية ومحرّرة إعلان حقوق الإنسان والمواطن، أوليمب دي غوج، في مذكراتها «لا قيمة للدستور إذا لم تتعاون أغلبية أفراد الأمة على تحريره». فالمسألة الدينية في دساتير العالم كانت وستظل ذات خصوصية عالية يراعى فيها الاستقرار الإيماني الجمعي للشعوب، وقد يُفضي المسّ بها إلى صراع مدوٍّ ودموي، قد ينطلق بذروته وعنفه، ولا يتوقف، وله ارتدادات اجتماعية خطيرة، وذلك ما يُخشى منه إذا زكّى بعض التونسيين الدستور الجديد، أو إذا مرّره قيس سعيّد بالقوة، على غرار ما جرى بشأن الاستشارة الإلكترونية الشعبية قبل شهرين، والتي لم يشارك فيها أكثر من 5% من التونسيين، ومع ذلك، اعتمدت نتائجها خيارات للشعب التونسي برمته.

> لم يغامر زعماء الحركة التحرّرية التونسية بدستور جديد يؤسّس لدولة علمانية أو لائكية يلغي إسلامها وعروبتها

والغريب أن ما تحاشاه وفهمه زعماء الحركة التحريرية التونسية، بورقيبة ورفاقه، وهم من ذوي الثقافة السياسية الليبرالية ذات المرجعية الفلسفية لفكر الأنوار المؤسس للثورة الفرنسية، ورغم ذلك، حفظ التاريخ لهم حكمتهم في وضع دستور دولة الاستقلال (1959)، إذ لم يغامروا ولم يمرّوا بقوة نحو دستور جديد يؤسّس لدولة علمانية أو لائكية، يلغي إسلامها وعروبتها، خصوصا وهم سبروا أغوار الشخصية التونسية العربية الإسلامية، وهوية الشعب التونسي المسلم، ملتزمين باحترام مشاعر هذا الشعب وانتمائه إلى جذوره ومكوّنات هويته، وقد كانت معارك هذا الشعب حول المؤتمر المسيحي (الأفخارستي 1930) والذي انعقد في تونس بمناسبة مرور قرن على استعمار فرنسا الجزائر، ليتحوّل فجأة إلى مؤتمر تبشيري للمسيحية على الأرض التونسية، وكذلك ملحمة هذا الشعب العريق ضد تجنيس أبنائه من التونسيين وغيرها من معارك يذكرها مؤرخو الحركة التحريرية الحديثة، وتحولات الهوية التونسية، على غرار هشام جعيط وسعيد بحيرة والمنصف وناس والهادي التيمومي، بأنها حسمت الأمر نهائيا لصالح الإرتباط بين الإسلام والدولة التونسية الفتية وعروبة شعبها، إذ أمّمت نضالات النخب، بمختلف أنواعها، العقيدة الاسلامية، لتجعلها بيد الأمة التونسية، رابطة إياها بالقيم الوطنية والانتماء.

(كاتب تونسي)

هل أخمد غزو أوكرانيا ثورةً ضد بوتين؟

مالك ونوس

قد يكون الخوف من اندلاع ثورةٍ شعبيةٍ ضد حكم الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أحد الدوافع التي عجّلت بقراره غزو أوكرانيا، على الرغم من كل التحذيرات التي وجهها الغرب له مرفقةً بتوضيحاتٍ عن عواقبه. لذلك لم يكن ينقص بوتين أزمة القرم التي عزلت بلاده، لتأتي حالة عدم الرضا الشعبي عن تمديده لنفسه في الرئاسة مدى الحياة، وليزداد وجع رأسه جرّاء فرض النموذج الديمقراطي الناشئ في أوكرانيا نفسه في الفلك الروسي السابق. وما الأصوات المعارضة سياساته، والتي تخرج بين فينة وأخرى، سوى الجمر الذي تحاول سياسة القمع أن تُبقيها تحت رماد الضحايا الذين سمّمهم رجال بوتين الأقوياء.

تفيد الحجج الواهية التي ساقها بوتين لتبرير غزوه أوكرانيا بأن ثمّة أسباب أخرى، حقيقية، دفعت إلى هذا الغزو. ربما في قرارة نفسه يعيش بوتين هاجس أن ينتفض أبناء بلاده ضده بسبب سياساته القمعية التي تكلّلت بالتعديلات الدستورية التي أقرّها سنة 2020، والكفيلة بتنصيبه حاكماً فردياً مدى الحياة. واستمرّت السياسات القمعية سنواتٍ طويلة، راح ضحيتها معارضون بارزون، اعتقالاً أو تسميماً أو تصفية مباشرة، وقد اتبعها لمنع نضوج معارضة فعالة، ووأد ثورةٍ قابلةٍ للاندلاع في أي وقت. لذلك، ربما رأى الرجل أن اللجوء إلى سياسة تصدير الأزمات، وتحقيق شيءٍ كبير، من قبيل هذا الغزو المترافق مع تأجيج العصبية القومية الروسية، وترويج فكرة إعادة المجد للإمبراطورية الروسية، قد تساعده في مواجهة النقمة التي تتصاعد ضد حكمه الفردي. فقد أدرك الشعب الروسي مبكّراً أن بوتين يخطّط للبقاء في الحكم مدى الحياة في ظل ديكتاتورية إلغائية، حدث ذلك سنة 2012 عندما ترشّح مرة ثالثة للانتخابات الرئاسية. وبدأت الاحتجاجات في ربيع تلك السنة، عندما تظاهر مئات آلاف ضد ترشّحه، وضد ما سُميَ يومها «إمبراطورية بوتين» المتحالفة مع الطغمة المالية، والتي تلقى التغطية من بطاركة الكنيسة الأرثوذكسية. وسبقت هذه الاحتجاجات أخرى شهدتها البلاد سنة 2011، بسبب التزوير الذي شهدته الانتخابات البرلمانية التي ترافقت مع قمع المعارضة لمنعها من المشاركة في الترشيح والتصويت، ما منح حزبه، روسيا الموحدة، أغلبية برلمانية. وبعد هذا مؤشّراً على ديكتاتورية أخذت تعبّد الطريق لحكم شمولي شعبوي، سيلجأ، بعد أن أعادت الاحتجاجات الروح للمعارضة، إلى ضم القرم، من أجل زيادة شعبيته.

أما إحدى الأزمات التي يريد بوتين تصديرها وظلت ضاغطة عليه من سنة 2014، فهي معضلة القرم التي أدخلته في ورطة أفقدته القدرة على التقدّم، وكذلك على التراجع. وتعزّزت هذه المعضلة مع العقوبات التي فرضها الغرب على روسيا في أعقاب ضم هذه المنطقة، ثم طردِها من عدة منظمات وتكتلات دولية. وقد تحدّث عن هذه الورطة رجل الحرب القوي إيغور ستريلكوف، الذي لمع نجمه خلال التوغل الروسي في شرق أوكرانيا، في إبريل/ نيسان 2014، وصُنّف في الغرب وأوكرانيا مجرم حرب بسبب الجرائم والإعدامات والانتهاكات التي ارتكبها هناك. فبعد سنتين من حرب ضم القرم، بدأ ستريلكوف ينتقد الكرملين، بسبب الخطوات التي اتخذها بوتين، وقال إنها ستؤدّي إلى انهيار النظام. وقال يومها إن الرئيس وصل إلى نقطة اللاعودة، ولا أفكار لديه عن سبل الخلاص من هذه الورطة، ووصفه بأنه كمن ينتظر حدوث معجزةٍ لأنه بات عالقاً وسط مستنقع.

لعب بوتين على وتر المتوالية الروسية المعروفة تاريخياً، والتي تتلخّص بتأييد أبناء الشعب الروسي أي مسعىً إلى حجز مكانة مرموقة لبلادهم على الساحة الدولية، مقابل تضحيتهم بحرّياتهم ورفاهيتهم، واستعدادهم لتحمّل الفاقة والفقر والاستبداد الذي يترتب على هذا الأمر، أملاً في نعيمٍ نادراً ما أقام بين ظهرانيهم. من هنا ارتفعت شعبية بوتين بعد ضم شبه جزيرة القرم، ثم بعد تدخله في سورية أواخر سبتمبر/ أيلول 2015. غير أن هذا الأمر لم يستمر؛ إذ جلب ضم القرم عقوباتٍ غربية، قابلة للتجديد كل ستة أشهر، انعكست سلباً على مستوى معيشة المواطنين، وتسببت في فقدان سلع كثيرة، وقيّدت حرية سفر الروس حول العالم وتجارتهم.

وفي ظل هذا الواقع، انخفضت شعبية بوتين، ثم جاءت الانتخابات البرلمانية سنة 2019 لتظهر وجه النظام الحقيقي، غير المبالي بمطالب الشعب وبتوقه لقطف ثمار تضحياته. كما أظهرت مدى استهتار النظام بهذا الشعب وإرادته، وكذلك استمراره بسياسة توليد نفسه من نفسه، عبر فرض أزلامه ومنعه 60 معارضاً من الترشّح لخوضها، ليجعلها انتخاباتٍ صورية تكشف مدى غياب الديمقراطية. لذلك خرجت احتجاجاتٌ غير مسبوقة في موسكو، واجهها النظام بالقمع، وزجّ آلاف المشاركين في التظاهرات في السجون. وإذ نجحت المعارضة بفضح سياسات بوتين، لفّق نظامه الأكاذيب والاتهامات للمعارضين، وجرّم المنظمات غير الحكومية، واتهمها بالعمالة. وأكدت هذه الممارسات للجميع أن النظام لن يتنازل ويغير في نهجه الذي خطه له بوتين منذ لحظة وصوله إلى الحكم سنة 2000، حتى لو تطلب الأمر قتل كل المعارضين، أو حتى لو تسبّب في نبذه خارج كل مؤسسات المجتمع الدولي، كما يحصل حالياً.

> لم يحقّق بوتين سوى العزلة الدولية والعقوبات التي ألحقت أضراراً جديةً باقتصاد البلاد، وأخرجتها من النظام المالي العالمي

الآن مع غزو أوكرانيا الذي بدأ قبل أشهر، لم يحقّق بوتين سوى العزلة الدولية والعقوبات التي ألحقت أضراراً جديةً باقتصاد البلاد، وأخرجتها خارج النظام المالي العالمي. كما تسبّب الغزو بظهور اتجاه لدى الغرب للاستغناء عن نفط روسيا وغازها وقمحها، من خلال إيجاد بدائل دائمة، وهو ما سيحرمها من عوائد مالية ضخمة. ويمكن الجزم بأن بوتين لم يكن جاهلاً هذه العواقب، لأنه أقرّ، مع الأيام الأولى للغزو، قوانين تمنع أي معارضة له وتقيد الحريات، حتى بات أي انتقاد للغزو يكلّف أصحابه السجن مددا قد تصل إلى 15 سنة. لذلك، بدا بوتين وكأنه قد غامر بكل شيء، واتخذ قرار الحرب، لا للسيطرة على أوكرانيا واجتثاث قومييها، حسب ما قال، بل لتصدير أزماته، ومنها الاحتجاجات التي يغامر بمستقبل بلاده فيدمره، مقابل ألا تتكرّس نزعة الاحتجاج وتحقق ما تطالب به، كما في أي دولةٍ طبيعيةٍ.

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads